اقتصاد

العراق: شكوك حول إنهاء أزمة الكهرباء

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

أثار إعلان وزارة الكهرباء العراقية، وضع خطة خمسية لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد، للوصول إلى حدود تجاوز أزمة الكهرباء، شكوكاً بإمكانية تحقيق ذلك، إذ أكد برلمانيون أنّ هناك تحديات كبيرة تمنع تنفيذ الخطة الحكومية.

وتسعى الوزارة لحلّ مشكلة الكهرباء الخانقة وانقطاع التيار عن المواطنين، والذي يتسبب دائماً بغضب الشارع والخروج بتظاهرات شعبية تندد بالحكومة.

المتحدث باسم الوزارة، أحمد موسى، أكد أنّ «الخطة تهدف لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية على شكل مراحل قصيرة الأمد خلال سنة واحدة، ومراحل أخرى طويلة الأمد خلال السنوات الخمس المقبلة» مبيناً في تصريح له مساء أول من أمس، أنّه «ستتم زيادة الإنتاج خلال السنة الأولى من الخطة بمعدل 6 آلاف ميغاواط، وفي السنة الثالثة 12 ألف ميغاواط، وصولاً إلى طاقة إنتاجية تبلغ 54 ألف ميغاواط بعد انتهاء السنوات الخمس». وأضاف أنّ «الخطة تتضمن رفع معدلات الإنتاج وخفض الاختناقات وإدخال بعض الخطوط الناقلة التي نروم إدخالها في فصل الصيف المقبل، فضلاً عن إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية» مشيراً إلى أنّ «الوزارة طالبت الوزارات المعنية بتوفير الوقود والدعم المالي». وأكد أنّ «الوزارة تفتقر للدعم المالي، وقد وجه رئيس الوزراء وزارتيّ التخطيط والمالية لتوفير الأموال اللازمة للخطة» مشيراً إلى أنّ «الديون المترتبة لوزارة الكهرباء بذمم الوزارات ومؤسسات الدولة تبلغ نحو ثلاثة تريليونات دينار عراقي، كأجور استهلاك الكهرباء، وهذه ديون واجبة الدفع». وشدد على أنّ «الوزارة ماضية بالخطة وستشهد الكهرباء في الأعوام المقبلة تحسناً واضحاً».

وعلى الرغم من تأكيد الوزارة إمكانية نجاح خطتها، فإنّ مسؤولين رقابيين شككوا بإمكانية ذلك، مؤكدين أنّ التحديات تمنع إمكانية تنفيذ الخطة أساساً.

عضو لجنة النزاهة في البرلمان المنحلّ، كاظم الشمري، أكد لـ«العربي الجديد» أنّ «التجارب السابقة لنا مع وزارة الكهرباء وعملها، تجعلنا نستبعد جداً قدرتها على تحقيق خطة زيادة الإنتاج» مشدداً على «ضرورة أن تخطو الوزارة خطوات صحيحة، من خلال زيادة الإنتاج عبر شركات عالمية رصينة مختصة بمجال الطاقة الكهربائية، وإبرام عقود معها». وشدد على أنّه «إذا ما أصرت الوزارة على تنفيذ الخطة بنفسها، فستواجه الفشل بإنجاز أي خطوة في هذا الإطار» لافتاً إلى أنّ «الفساد، وسوء الإدارة والتخطيط في الوزارة، هما من العقبات الكبرى التي تعترض تطوير القطاع الكهربائي في البلاد».

وأشار إلى «ضرورة أن يعتمد العراق على نفسه بإنتاج الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية، لا سيما أنّ الاعتماد على الغاز الإيراني يشكل خطراً على عمل الوزارة، وقد لاحظنا قطع إمدادات الغاز بموسم الصيف بشكل متواصل» داعياً إلى «إعادة النظر بجولات التراخيص السابقة التي تتعلق بالغاز واستثمار الغاز المصاحب، لا سيما أنّ الشركات الاستثمارية كانت قد قدمت وعداً بأنّها خلال عام واحد ستبدأ إنتاج وتغطية حاجة العراق من استهلاك الغاز».

(Getty)

ديون أسر كوريا الجنوبية الأعلى في العالم

أظهر تقرير صادر أمس الاثنين، أنّ كوريا الجنوبية لديها أعلى نسبة من ديون الأسر مقابل الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات الرئيسية في العالم، مما يشير إلى أن ذلك قد يحد من الاستهلاك ويؤثر على تراجع الاقتصاد. وبلغت نسبة ديون الأسر للبلاد 104,2% مقابل الناتج المحلي الإجمالي، حتى نهاية يونيو/حزيران من العام الجاري، وهو أعلى معدل بين 37 اقتصاداً، وفقاً لتقرير معهد التمويل الدولي. وجاءت هونغ كونغ في المرتبة الثانية بنسبة 92%، تليها بريطانيا بنسبة 89,4%، والولايات المتحدة بنسبة 79,2%، وتايلاند بنسبة 77,5%، وماليزيا بنسبة 73,4%، واليابان بنسبة 63,9%. وارتفعت النسبة في كوريا الجنوبية بمقدار 6% عن العام السابق، وهو أيضاً أسرع معدل نمو.

أخبار مختصرة

بدء صرف المساعدات القطرية لغزة اليوم

أعلن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، السفير محمد العمادي، مساء الأحد، أن اللجنة وبالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، ستباشر عملية صرف المساعدات النقدية للأسر المستورة والمتعففة في قطاع غزة بدءاً من اليوم الثلاثاء. وقال العمادي في تصريح على موقع اللجنة الإلكتروني إن المساعدات النقدية ستقدم لنحو 95 الف اسرة من الاسر المستورة والمتعففة في محافظات قطاع غزة، بواقع 100 دولار لكل عائلة. وذكر أن عملية التوزيع ستتم من خلال الامم المتحدة وعبر مراكز التوزيع التي حددتها في محافظات قطاع غزة، والبالغ عددها نحو 300 مركز ومحل تجاري، وستستمر لنحو عشرة ايام.

انطلاق فعاليات معرض أديبك 2021 في أبو ظبي

انطلقت فعاليات معرض ومؤتمر «أديبك 2021»، في إمارة ابوظبي، أمس، الذي يعد أحد أكبر المؤتمرات المؤثرة في صناعة الطاقة العالمية، ويستمر حتى الخميس 18 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي. ويستضيف أديبك 2021 سلسلة من المؤتمرات، التي تقدم رؤى استراتيجية وتقنية، بما في ذلك المؤتمر الاستراتيجي لأديبك 2021 الذي يضم اكثر من 1000 متحدث وخبير، بمن فيهم 160 وزيرا ومديرا تنفيذيا وصانع قرار. ويعقد أديبك 2021 حضوريا في ابو ظبي بعد مؤتمر المناخ «كوب 26»، ليكون أديبك أول منتدى عالمي للطاقة يناقش القرارات والمخرجات والنتائج الحاسمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي.

التضخم السنوي في السعودية يرتفع 0,8%

ارتفع معدل اسعار المستهلك (التضخم) السنوي في السعودية، خلال اكتوبر/تشرين الاول الماضي، بنسبة 0,8 بالمئة، كاعلى مستوى منذ يونيو/ حزيران الماضي، حينما سجل 6,2 بالمئة. وارتفع التضخم في السعودية خلال أكتوبر الماضي للشهر الـ22 على التوالي، حيث انكمش خلال 2019، من ثم بدأ في الارتفاع منذ ذلك الحين. واظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودي (حكومي)، ارتفاع التضخم بنسبة 0,2 بالمئة على اساس شهري. جاء ارتفاع التضخم الشهر الماضي مدفوعا بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، ثاني أعلى الأقسام تأثيرا في المؤشر، بنسبة 1,4 بالمئة على أساس سنوي، والنقل 6,4 بالمئة.

بدائل قناة السويس وتهديدات محتملة

مصطفى عبدالسلام

تعمل الإمارات على تنفيذ مشروعات كبرى، بالتعاون مع دول مثل روسيا، تهدد كلها قناة السويس، أهم ممر مائي في العالم، وواحد من أبرز موارد مصر من النقد الأجنبي إذ يوفر للخزانة العامة نحو 6 مليارات دولار سنوياً، وخصصت أبوظبي أموالاً ضخمة لتمويل هذه المشروعات التي تمثل منافسا حقيقيا للقناة وتحديا كبيرا لها خاصة من زاوية نقل النفط الخليجي لأسواق أوروبا وبتكلفة ووقت أقل.

جديد المشروعات ما كشفه موقع «سبوتنيك» الروسي أمس، من أنّ ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، سيزور تركيا خلال أيام، ويبحث مع الرئيس رجب طيب أردوغان، فتح طريق بديل عن قناة السويس يبدأ من إمارة الشارقة ثم موانئ وأراضٍ إيرانية ثم يسير براً حتى مارسين التركية الواقعة على ساحل البحر المتوسط وبعدها ينقل بحراً عبر ناقلات.

وبحسب وسائل إعلام تركية أمس، فإنّ الإمارات قررت بالفعل فتح طريق تجاري إلى تركيا عبر إيران، بهدف تقليص فترة نقل البضائع إلى ما بين 6 و8 أيام بدلاً من 20 يوماً حالياً وهي الفترة التي تستغرقها عملية النقل عبر قناة السويس.

ليس هذا المشروع الأول الذي تموله أبوظبي ويعد تهديداً حقيقياً لقناة السويس في نقل النفط الإماراتي وربما الخليجي لاحقاً إلى أوروبا، فهناك مشروعان آخران تعمل عليهما الدولة الخليجية حالياً، الأول هو مشروع ضخم بالتعاون مع دولة الاحتلال وهو خط أنابيب إيلات عسقلان، الذي من المقرر أن يتم عبره نقل النفط ومشتقاته من بنزين وسولار ومازوت من الإمارات إلى إسرائيل ثم إلى أوروبا، عبر خط ممتد من ميناء إيلات على ساحل البحر الأحمر إلى ميناء أسدود على البحر المتوسط. وهذا الخط يهدد أهم مشروعين مصريين يتم من خلالهما نقل النفط الخليجي لأوروبا وهما قناة السويس ومشروع سوميد الشهير، ويفتقد المشروعان أهم عميل لهما وهو شركات النفط والطاقة الخليجية.

أما المشروع الثالث فيتم بالتعاون بين الإمارات وروسيا وهو الذي كشف عنه مسؤولون من البلدين في منتصف يوليو/تموز الماضي عقب توقيع اتفاق بين شركة موانئ دبي، وموسكو لتطوير خط شحن حاويات عبر القطب الشمالي في مسار تروج له موسكو على أنه بديل لقناة السويس.

قناة السويس تتعرض لتحديات ومخاطر حقيقية تفرض عليها أولاً إدراك حجم المنافسة الشرسة التي تتعرض لها من قبل دول حليفة لمصر ومنها روسيا والإمارات، ما يفرض عليها تبني مشروعات طويلة الأجل لتطوير الممر المائي وتعميقه وتوسعته وزيادة جاذبيته للتجارة الدولية.

تونس: البطالة ترتفع إلى 18,4%

تونس ـ **إيمان الحامدي**

ازدادت نسبة البطالة مجددا في تونس لتبلغ 18,4 بالمائة خلال الربع الثالث من السنة الحالية، وتزيد بنسبة 0,5 بالمائة مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري. وقال معهد الإحصاء الحكومي، أمس الإثنين، إن نسبة البطالة سجلت ارتفاعا بـ 0,5 نقطة، إلى حدود شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، لتبلغ 18,4 بالمائة، مقابل 17,9 بالمائة خلال الثلاثي الثاني من السنة، وهي أعلى نسبة بطالة تسجل خلال العامين الماضيين. وبحسب بيانات المعهد، صعدت نسبة البطالة منذ بداية السنة الحالية من 17,8 بالمائة خلال الربع الأول إلى 18,4 بالمائة حاليا، مقابل نسبة لم تتعدَّ 16,2 بالمائة خلال الفترة ذاتها من سنة 2020. وذكرت البيانات أن بطالة الإناث صعدت إلى 24,1 بالمائة خلال الربع الثالث من 2021، مقابل 22,8 بالمائة خلال الربع ذاته من السنة الماضية، مقابل بلوغ بطالة الذكور 15,9 بالمائة هذا العام، أي بفارق 3 نقاط عن السنة الماضية التي لم تتجاوز فيها بطالة الذكور في الربع الثالث من السنة 13,5 بالمائة. ولا تزال المستويات العالية للبطالة أحد أهم أسباب الحراك الاجتماعي في البلاد، وسط تحذيرات من تعكر المناخات نتيجة غياب حلول اقتصادية لاحتواء العاطلين عن العمل وخلق مواطن شغل جديدة.

ولا يسمح النمو الاقتصادي الضعيف في تونس بخلق فرص عمل جديدة، وتواصل تعثر القطاعات الرئيسية في استعادة نموها، ولا سيما قطاعي السياحة والفوسفات. وقال وزير الاقتصاد والتخطيط التونسي، سمير سعيد، أول من أمس، إن بلاده بصدد إعلان خطة الإنعاش الاقتصادي 2023-2025، ويأتي ذلك بينما تجد الدولة صعوبة في الخروج من أزمة مالية عميقة. وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط، وفقا لوكالة «رويترز»، أن «مراجعة منظومة الدعم، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقطاع العام، ومواصلة تحسين وترشيد السياسات الجبائية، تعتبر من بين الإصلاحات التي من شأنها أن تعيد التوازن المالي للدولة».

سجّل الناتج الداخلي الخام لتونس نموا بنسبة 0,3 بالمائة خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2021، ومقارنة بالثلاثية الثانية من 2021 فقد سجل الاقتصاد نموّا بنسبة 0,7 بالمائة، بحسب مؤشرات معهد الإحصاء الحكومي.

متفرقات اقتصادية

توسع التدخلات يفاقم أزمة الريال اليمني

عدن ـ **محمد راجح**

تعقدت كثيراً أزمة انهيار العملة في اليمن وفوضى الإجراءات غير الفاعلة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الحكومية، مع توسع تدخلات البنك المركزي اليمني في عدن لضبط سوق الصرف لتشمل محافظات ومناطق أخرى خارج عدن مثل مأرب وحضرموت. ويرجع مصدر مصرفي مسؤول في الحكومة اليمنية، فضل عدم الكشف عن اسمه، في تصريح لـ«العربي الجديد»، سبب ما يجري في سوق الصرف وانهيار العملة بدرجة رئيسية إلى المضاربة من قبل فئة محددة من الصرافين والتي تتعمد مواجهة وتحدي الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتكسب والتربح بالمضاربة بالعملة الوطنية، وهي ممارسات، حسب قوله، تضاعف معاناة اليمنيين وتعرقل الإجراءات الحكومية الهادفة إلى التخفيف من حدتها.

ويكشف المسؤول المصرفي الحكومي عن توجه البنك المركزي لتنفيذ نظام جديد لتداول العملة في الفترة المقبلة عبر آليات حديثة عبارة عن منصات إلكترونية تم إعدادها وفق معايير دولية متقدمة لتنظيم السوق المصرفية المضطربة.

وعقدت قيادة البنك المركزي بهذا الخصوص اجتماعاً مع فريق الخبراء الاستشاريين من شركة براجما وبمشاركة فريق العمل من قطاع العلاقات المصرفية الخارجية بالبنك المركزي، تم فيه الانتهاء من ترتيب الإجراءات النهائية لبدء تطبيق نظام مزادات بيع وشراء العملات الأجنبية عبر منصات إلكترونية وتطبيقات دولية متقدمة.

وأقدم البنك المركزي اليمني الذي يتخذ من عدن العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية مقراً له، على توسيع نطاق تدخلاته وإجراءاته لتشمل محافظات أخرى خارج عدن وتعز، حيث أقدم على إيقاف عدد من شركات الصرافة في محافظتي حضرموت ومأرب لأول مرة منذ بدء إجراءاته في منتصف العام لضبط السوق النقدية.

وأعلن البنك المركزي تعليق مزاولة أعمال الصرافة والأنشطة المالية لثماني شركات ومنشأة صرافة قال إنها مخالفة لأنظمة العمل المصرفية المتبعة بمحافظة مأرب، إلى جانب تعليق مماثل لنحو ست شركات صرافة في سيئون بحضرموت، لتضاف بالتالي إلى أكثر من 70 شركة ومنشأة صرافة أوقف البنك نشاطها بحجة عدم التزامها بقوانين وتعليمات الصرافة.

وبلغت الخبير المصرفي أيمن الغفاري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى بروز عوامل جديدة أخيراً كان لها تأثير كبير على سوق الصرف وضاعفت أزمة العملة اليمنية المتدهورة، مع انضمام محافظة شبوة النفطية إلى بؤرة الصراعات في ظل ما تشهده من توترات متصاعدة عقب تمدد المعارك الدائرة بين القوات الحكومية والحوثيين إلى بعض مديرياتها الشمالية الشرقية، والمتزامنة مع انسحاب قوات التحالف من المواقع العسكرية والمرافق والمنشآت الحكومية.

البنك المركزي يعدّ نظاما جديدا لتداول العملات (فرانس برس)

تدهور إنتاج الحمضيات في سورية

انخفض إنتاج الحمضيات السورية بنسبة 27,3%، عن متوسط إنتاج الفترة ما بين 2016 و2020

عدنان عبد الرزاق

شهد إنتاج الحمضيات في سورية تراجعاً حاداً، بعد غلاء أسعار المحروقات والمبيدات وأجور العمالة وتكاليف الري.

وتتقاطع التقديرات هذا العام، مع بدء قطاف الحمضيات، بتراجع الإنتاج لتتزايد الفجوة عن ذروة الإنتاج عام 2018 وقت تعدت الحمضيات السورية عتبة 1,2 مليون طن، كان لحريق أكثر من مليون شجرة مثمرة العام الماضي الدور الأهم، لياتي ارتفاع تكاليف الإنتاج واستغلال الفلاحين، عوامل إضافية بتراجع سورية عن موقع الثالث عربياً، بعد مصر والمغرب، والذي تبوأته منذ تسعينيات القرن الماضي. وحسب مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة بحكومة النظام السوري، سهيل حمدان، فقد انخفض إنتاج الموسم الحالي بنسبة 27,3% عن المتوسط العام للإنتاج خلال الفترة ما بين 2016 و2020، حيث بلغ إنتاج موسم عام 2018 ما يقارب 1,2 مليون طن، أما موسم 2019 فكان بحجم إنتاج 817 ألف طن، وعام 2020 بحجم 832 ألف طن ليستمر التراجع بنحو 6% هذا الموسم عن العام الماضي. ويشير حمدان خلال تصريحات مؤخرا، إلى أن توقعات إنتاج الحمضيات ببلاده، لا تزيد عن 786,885 طنا على مستوى سورية. ويتساءل أحد كبار حائزي كروم الحمضيات بريف مدينة اللاذقية، علي القدّار: لماذا لم يشر مدير مكتب الحمضيات إلى أسباب تراجع الإنتاج؟ وهل السعر الذي تحدده دائرة التسعير، سواء بمكتب الحمضيات أو بمديريات الزراعة وحماية المستهلك، يتناسب مع تكاليف الزراعة التي ارتفعت أكثر من 15 ضعفاً منذ عشر سنوات؟ ويشرح القدّار في حديثه لـ«العربي الجديد» أن أعباء زيادة التكاليف، من أسمدة ومادية ومحروقات، أرهقت مزارعي الحمضيات بالساحل السوري، ما دفع كثيرين لهجرة حقولهم أو قلع أشجار الحمضيات والبحث عن زراعات أكثر مردودا كالخضر والفواكه وبناء بيوت بلاستيكية. وأضاف أن أشجار الحمضيات تحتاج لري بكميات كبيرة والتي تحتاج لمازوت يضطر المزارعون لشرائه من السوق السوداء بسعر لا يقل عن ألف ليرة للبتر (الدولار = نحو 3450 ليرة)، بدوره، يحذر المهندس الزراعي، يحيى تناري، من استمرار تدهور زراعة الحمضيات في سورية، بعد تكرار خسائر الفلاحين وعزوف كثيرين منهم عن جني المحاصيل أو الانتقال إلى زراعات أخرى، عقب اقتراب أسعار الحمضيات بمدن الساحل السوري (موطن الإنتاج الأساسي) من أسعار التكاليف، مبيناً أن بعض المدن السورية لا تصل إليها الحمضيات، مثل مدن الجزيرة، كما تباع الحمضيات بالمدن الكبرى، بخمسة أضعاف شرائها من الفلاح.

زيادة تكاليف الأسمدة والمحروقات ترهق المزارعين

وقال: «لا يطرح في السوق السورية أكثر من نصف الإنتاج والباقي يتم تصديره للخارج».

ويضيف تناري لـ«العربي الجديد» أن بلاده احتلت حتى قبل سنوات، المرتبة الثالثة عربياً في إنتاج الحمضيات والسابعة على مستوى دول حوض البحر المتوسط والمرتبة 20 على مستوى العالم، وقت وصل الإنتاج لنحو 1% من الإنتاج العالمي تقريباً. وفيما يحذر تناري من انعكاس تراجع إنتاج الحمضيات واستغلال المزارعين، على حياة ومستوى دخل نحو 35 ألف عائلة، يبيّن أن الإنتاج السوري خسر أهم ميزتين كان يتمتع بهما: خلوه من الأسمدة، واعتماد الفلاحين على المكافحة الحيوية، وذلك بعد انتشار المبيدات وأساليب تسريع النضج وتكبير الثمرة.

مال وسياسة

تتعرض قناة السويس لمخاطر جديدة مع تجدّد التباحث حول الممر التجاري الجديد بين الإمارات وإيران وتركيا، بالتزامن مع الزيارة المرتقبة لولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد إلى أنقرة ولقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ويتميز الممر الجديد بتوفير الوقت والكلفة، إذ تحتاج الشحنات التجارية الإماراتية لها بين 6 و8 أيام من أجل الوصول إلى تركيا، الأمر الذي سيجعله مفضلاً على المسار القائم حالياً عبر قناة السويس الذي يحتاج وصول البضائع عبره إلى 20 يوماً

ممر تجاري بين تركيا والإمارات وإيران يهدّد قناة السويس

مخاوف من تكبّد قناة السويس خسائر باهظة بسبب الممرات التجارية البديلة (أحمد زكريا/الأناضول)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يُنتظر أن تصاحب الزيارة المرتقبة لولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد إلى أنقرة ولقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مناقشة عدة قضايا، بينها مسألة استثمار تركيا في مشروع المحور الإماراتي الإيراني التركي (محور الشارقة - مارسين)، والذي يرى مراقبون أنه سيؤثر على مكاسب قناة السويس.

وفي المقابل، رفض مصدر مسؤول بهيئة القناة المصرية التعليق على الزيارة. واكتفى المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، بالتأكيد على أن الحديث عن أي مشروع آخر يهدد قناة السويس «ليس دقيقاً»، وأن «قناة السويس لا بديل عنها، وهي تمثل شريان الحياة للعالم»، على حد وصفه.

ورغم المخاطر التي تهدّد قناة السويس من الممرات التجارية البديلة، وآخرها محور الإمارات وإيران وتركيا، تواصل الحكومة المصرية توسعة القناة بهدف زيادة قدراتها الاستيعابية. وأعلن رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع، الأسبوع الماضي، انضمام الكراكة حسين طنطاوي، وهي أحدث وأكبر كراكات الهيئة، للعمل بنطاق مشروع توسعة وتعميق المنطقة الجنوبية لقناة السويس. وقال ربيع إن المشروع يعمل بداية من الكيلومتر 132 وحتى الكيلومتر 162 ترقيم قناة السويس، ضمن مشروع تطوير القطاع الجنوبي بالمجرى الملاحي للقناة.

مميزات الممر الجديد

والممر التجاري الجديد (محور الشارقة - مارسين)، ينطلق من الإمارات إلى إيران وتركيا ويحتاج وصول البضائع الإماراتية من الشارقة عبره لما بين 6 و8 أيام، الأمر الذي سيجعله مفضلاً على المسار القائم حالياً عبر قناة السويس الذي يحتاج وصول البضائع عبره إلى 20 يوما بالمعدل.

وكشفت السلطات الإيرانية، يوم 11 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، عن عبور أول حمولة تجارية من الإمارات إلى تركيا عبر الأراضي الإيرانية، مشيرة إلى أن ذلك «يسرع عملية النقل 8 أيام بعد أن كان نقل البضائع من ميناء الشارقة بالإمارات إلى ميناء مرسين التركي عبر مضيق باب المندب وقناة السويس والبحر الأحمر يستغرق فترات طويلة. وتعتبر الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران. وكان المتحدث باسم الجمارك في إيران روح الله لطيفي قد أعلن، في شهر أغسطس/ آب الماضي، أن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات سجل زيادة نسبتها 24% بالوزن و54% بالقيمة، خلال آخر خمسة أشهر، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومن المرتقب أن تصدر الإمارات نفطها عبر الممر الجديد بدلا من قناة السويس، ما سيؤدي إلى تكبّد مصر خسائر باهظة.

وقالت وسائل إعلام تركية، بينها صحيفة «إندبندنت» بالنسخة التركية، وموقع «haber7»، أمس الاثنين، إن بن زايد سيبحث مع الرئيس التركي بشأن قضايا اقتصادية، إضافة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين. وفي مجال الاقتصاد الذي يعد أهم عنصر في حقيبة بن زايد، ستفتح الإمارات طريقا تجاريا إلى تركيا مع مرور الممر عبر إيران.

كما من المقرر أن تتم خلال محادثات بن زايد واردوغان مناقشة الاستثمارات الإماراتية في تركيا. يشار إلى أن آخر زيارة لابن زايد إلى تركيا كانت في فبراير/ شباط 2021، بحسب موقع «إرم نيوز» الإماراتي.

وحسب رويترز، أمس الاثنين، قال مسؤولان تركيان إن ولي عهد أبوظبي سيزور تركيا ربما يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري لإجراء محادثات مع الرئيس التركي، حيث يعمل الخصمان الإقليميان على إصلاح العلاقات المتوترة بينهما.

وخلال السنوات الأخيرة الماضية، شهدت العلاقات بين تركيا والإمارات توتراً ملحوظا على خلفية الحصار الخليجي لقطر في 5 يونيو/ حزيران 2017، والذي انتهى بتوقيع بيان العلا في السعودية في مطلع العام الحالي.

مخاطر أخرى

ولا تتعرض قناة السويس لتهديدات من الطريق التجاري الجديد بين الإمارات وإيران وتركيا فقط، بل تواجه تهديدات أخرى، ومنها عمل سلطات الاحتلال المصرية، خاصة أن الأرقام الرسمية تؤكد أن حركة ناقلات البترول عبر قناة السويس تمثل نسبة 27 في المائة من إجمالي حركة التجارة في القناة، منها 5 في المائة حصة السعودية و1,4 في المائة للكويت.

وتعد الممرات التجارية البديلة أكبر تهديد لكل من قناة السويس وخط أنابيب سوميد المصري الذي ينقل جزءاً مهماً من النفط الخليجي لأوروبا. وبالإضافة إلى تدشين خط أنبوب «إيلات عسقلان» لنقل المواد البترولية، تدرس شركة موانئ دبي العالمية تعاونها مع روسيا بغية توحيد جهودهما لتطوير ممر شحن حاويات تجريبي عبر القطب الشمالي في مسار روجت له موسكو على أنه بديل لقناة السويس المصرية. وتشغّل موانئ دبي العالمية التي تسيطر عليها حكومة دبي 78 مرفأ بحرياً وبرياً، مدعومة بأكثر من 50 شركة ذات صلة بأكثر من 40 دولة.

المحور التجاري الجديد يوفر الوقت والكلفة للبضائع الإماراتية

متابعة مصرية للمشروعات المنافسة

وكان مستشار الرئيس المصري لمشروعات محور قناة السويس، الفريق مهاب مميش، قد قال إن قناة السويس لا بديل عنها، فهي تمثل شريان الحياة للعالم، مضيفا خلال تصريحات، في يوليو/ تموز الماضي، أن هناك مجموعات من مسؤولين في قناة السويس لمتابعة ما يشاع حول وجود مشروعات منافسة لقناة السويس ومتابعة القنوات المنافسة البديلة، وهي القناة الإسرائيلية، وقناة القطب الشمالي، وقناة نيكاراغوا. وأشارت الخطوة الإسرائيلية الإماراتية مخاوف فعلية بالنسبة إلى القناة المصرية، خاصة أن الأرقام الرسمية تؤكد أن حركة ناقلات البترول عبر قناة السويس تمثل نسبة 27 في المائة من إجمالي حركة التجارة في القناة، منها 5 في المائة حصة السعودية و1,4 في المائة للكويت.

وتعد الممرات التجارية البديلة أكبر تهديد لكل من قناة السويس وخط أنابيب سوميد المصري الذي ينقل جزءاً مهماً من النفط الخليجي لأوروبا. وبالإضافة إلى تدشين خط أنبوب «إيلات عسقلان» لنقل المواد البترولية، تدرس شركة موانئ دبي العالمية تعاونها مع روسيا بغية توحيد جهودهما لتطوير ممر شحن حاويات تجريبي عبر القطب الشمالي في مسار روجت له موسكو على أنه بديل لقناة السويس المصرية. وتشغّل موانئ دبي العالمية التي تسيطر عليها حكومة دبي 78 مرفأ بحرياً وبرياً، مدعومة بأكثر من 50 شركة ذات صلة بأكثر من 40 دولة.

متابعة مصرية للمشروعات المنافسة

وكان مستشار الرئيس المصري لمشروعات محور قناة السويس، الفريق مهاب مميش، قد قال إن قناة السويس لا بديل عنها، فهي تمثل شريان الحياة للعالم، مضيفا خلال تصريحات، في يوليو/ تموز الماضي، أن هناك مجموعات من مسؤولين في قناة السويس لمتابعة ما يشاع حول وجود مشروعات منافسة لقناة السويس ومتابعة القنوات المنافسة البديلة، وهي القناة الإسرائيلية، وقناة القطب الشمالي، وقناة نيكاراغوا. وأشارت الخطوة الإسرائيلية الإماراتية مخاوف فعلية بالنسبة إلى القناة المصرية، خاصة أن الأرقام الرسمية تؤكد أن حركة ناقلات البترول عبر قناة السويس تمثل نسبة 27 في المائة من إجمالي حركة التجارة في القناة، منها 5 في المائة حصة السعودية و1,4 في المائة للكويت.

وتعد الممرات التجارية البديلة أكبر تهديد لكل من قناة السويس وخط أنابيب سوميد المصري الذي ينقل جزءاً مهماً من النفط الخليجي لأوروبا. وبالإضافة إلى تدشين خط أنبوب «إيلات عسقلان» لنقل المواد البترولية، تدرس شركة موانئ دبي العالمية تعاونها مع روسيا بغية توحيد جهودهما لتطوير ممر شحن حاويات تجريبي عبر القطب الشمالي في مسار روجت له موسكو على أنه بديل لقناة السويس المصرية. وتشغّل

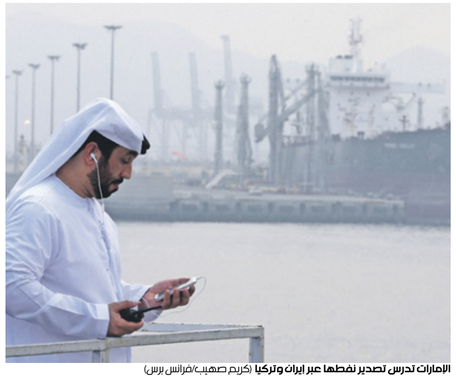
الإمارات تدرس تصدير نفطها عبر إيران وتركيا (كريم صهيب/فرانس برس)

مع إعلان شراء شركة مبادلة الإماراتية حصة في حقل غاز تمار الإسرائيلي، إلى جانب الأنباء عن خط أنابيب «إيلات - عسقلان» لنقل الغاز والبترول دون المرور بقناة السويس، من الضروري أن تتحرك الدولة المصرية لتنشيط مشروع محور قناة السويس القديم، والذي سيحولها إلى منطقة لوجيستية جاذبة للتجارة العالمية.

وأضاف فوزي أن مشروع محور قناة السويس يجب أن يكون على رأس أولويات الدولة، لكي يصبح أهم مشروع قومي، نظراً إلى أنه قادر على إدخال عوائد ضخمة للاقتصاد الوطني في مدة قصيرة.

وتابع خبير اللوجستيات أن الإمارات «تحاول بكل الوسائل تأخير هذا المشروع، لأنه سيجعل من محور قناة السويس منافساً قوياً لمنطقة جبل علي اللوجستية التي تقدم الخدمات نفسها»، مضيفاً أنه «بعد الخطوة الأخيرة من الإمارات في اتجاه مزيد من المشروعات المشتركة مع إسرائيل لإضعاف قناة السويس، أصبح لا يوجد بديل عن إخراج مشروع محور قناة السويس من أدراج الحكومة ليصبح على قمة أولويات الدولة في الفترة المقبلة».

وفي فبراير/ شباط الماضي، وبالتزامن مع تفعيل الاتفاقية، أصدرت هيئة قناة السويس بياناً، لم تنف فيه وجود تأثير لمشروع خط أنابيب «إيلات - عسقلان» على تنافسية قناة السويس وحركة الملاحة بها، لكنها قللت من أهميته، فأكدت أن الحديث عن تأثير الخط في حال إعادة تشغيله على حركة تجارة البترول المارة بالقناة تم تداوله بصورة خاطئة ومجتزأة.

منافسة عالمية

وأوضحت قناة السويس المصرية في مواجهة لا يستهان بها مع العديد من مشروعات المسارات البديلة التي تتبناها دول كبرى في بقاع شتى من المعمورة، بعضها يحمل أجندات سياسية وأخرى تبحث عن مكاسب اقتصادية، بجانب زيادة نفوذها على ممرات التجارة العالمية، آخرها إعلان وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، في سبتمبر/ أيلول الماضي، عن تأييده لإنشاء ما وصفه بـ«ممسار الأرز»، الذي من المخطط أن يمتد عبر منطقة سيبيريا ليصبح بديلاً لقناة السويس، التي تزايد الإعلان عن مشروعات منافسة لها من دول أخرى، منها الاحتلال الإسرائيلي وإيران وإيطاليا.

واستحوذ شريان الملاحة المصري على حركة التجارة الدولية لأكثر من قرن ونصف، ليقلل مسؤولون مصريون خلال الأشهر الأخيرة من إمكانية خلق مسارات بديلة. لكن خبراء شددوا على ضرورة أخذ دعوات البحث عن ممرات أخرى بعيدا عن مصر على محمل الجد، خاصة أن قناة السويس تمثل أحد المصادر الرئيسية لإيرادات النقد الأجنبي وتمنح البلد الأكبر في المنطقة بعداً استراتيجياً أعمق.

ومن جهته، حذر المهندس المصري ممدوح حمزة من استمرار التعامل مع قناة السويس المصرية باعتبارها ممراً ملاحياً فقط. ولفت، في دراسة سابقة، إلى أنه منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 وحتى الآن ينحصر دخلها في العائد من الملاحة فقط، ولم تحقق أي عائد من الموقع، إلا ميناءي شرق بورسعيد (شمال شرق)، والعين السخنة على البحر الأحمر، شرق البلاد (تستغله شركة موانئ دبي)، عند مدخلي القناة، اللذين قام بتخطيطهما وتصميمهما.

وحسب حمزة، فإن «العائد من الميناءين لمصر هو الفتات، بينما العائد الحقيقي ذهب للشركات المحتكرة التي تسلمت الميناءين من الحكومة المصرية تسليم مفتاح بعقود أقل ما يقال عنها إنها ضيعت على مصر حقها».

وبجانب التكتلات الاقتصادية الضخمة التي تبحث عن مصالح أكبر وتقليل للوقت والكلف المالية، تصاعدت في الأشهر الأخيرة دعوات للبحث عن مسارات بديلة في محاولة لتحجيم دور مصر، وفق محللين، منها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

زيادة العائدات خلال 10 شهور

سجّلت حركة الملاحة بقناة السويس من مطلع يناير/كانون الثاني الماضي إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عائدات بلغت 5,1 مليارات دولار، مقابل 4,53 مليارات دولار، خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بنسبة زيادة قدرها 12,6%. وأوضح رئيس هيئة قناة السويس، أسامة ربيع، في تصريحات صحافية، أن زيادة الإيرادات رسالة طمأنة بشأن انتظام حركة الملاحة بالقناة وزيادة أعداد وحمولات السفن العابرة للقناة رغم التحديات العالمية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وقال إن القناة شهدت عبور 16661 سفينة، مقابل عبور 15310 سفن خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بنسبة زيادة قدرها 8,8%.

مؤشرات الأسواق

قطر

أطلقت بورصة قطر أمس الاثنين، مؤشراً للاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بالتعاون مع «إم.إس.سي.آي» التي تعتبر من المؤسسات الرائدة على مستوى العالم في مجال المؤشرات والخدمات لمجتمع الاستثمار العالمي. وحسب بيان للبورصة القطرية سيطلق على المؤشر الجديد اسم «مؤشر بورصة قطر MSCI للشركات المستدامة». وقد تم هذا تصميم المؤشر لتحديد أفضل 20 ورقة مالية ضمن المؤشر الجديد تحقق أفضل صورة معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويأتي هذا المؤشر استجابة للطلب المتزايد على أدوات الاستثمار المستدام من قبل المستثمرين، ويمثل أول تعاون بين بورصة قطر و«إم.إس.سي.آي» في مجال مؤشرات الأسهم. وترتكز منهجية المؤشر الجديد على تصنيفات «إم.إس.سي.آي» للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

مصر

أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري، خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، تراجع أرباحها بنسبة 14,8 بالمائة على أساس سنوي. وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أمس، أن الشركة حققت أرباحاً بلغت 67,03 مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر 2021، مقابل أرباح بلغت 78,73 مليون جنيه في الفترة المقارنة من 2020 (الدولار = نحو 15,74 جنيها). وارتفعت إيرادات نشاط الشركة خلال الفترة إلى 1,01 مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل إيرادات بلغت 637,05 مليون جنيه بالفترة المقارنة من العام الماضي. وحققت الشركة أرباحاً مستقلة خلال الفترة بلغت نحو 67,08 مليون جنيه بنهاية سبتمبر 2021، مقابل أرباح بلغت 79,11 مليون جنيه بالفترة المقارنة من 2020.

السعودية

شهد سهم شركة «طيبة للاستثمار» ارتفاعاً ملحوظاً خلال تعاملات البورصة السعودية، أمس، استطاع خلالها أن يتصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بسوق الأسهم السعودية، ويقفز لأعلى مستوياته في نحو 4 أعوام. وقفز أداء السهم في التعاملات المبكرة بنسبة 9,9% ليصل لمستوى 38,90 ريالا بمكاسب قدرها 3,50 ريالات من خلال التداول على 923,034 ألف سهم بقيمة 35,906 مليون ريال موزعين على 1019 صفقة. وتأتي مكاسب السهم بعد الإعلان صباح أمس عن توصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية استثنائية على المساهمين عن العام المالي 2021 بنسبة 40%، بقيمة 641,829 مليون ريال.

تقرير

بينما تهدد أوروبا بفرض مزيد من العقوبات على مينسك بسبب فتح حدودها أمام المهاجرين غير الشرعيين إلى بولندا ولاتفيا وليتوانيا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يشهر الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو سلاح الغاز الطبيعي في وجه دول الاتحاد الأوروبي

أزمة المهاجرين من بيلاروسيا

لوكاشينكو يشهر سلاح الغاز في وجه أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي تتزايد فيه حدة التوتر بين بيلاروسيا وبولندا بشأن الهجرة غير الشرعية المتدفقة عبر أراضي الأولى إلى الأراضي البولندية، هدد الرئيس البيلاروسي باستخدام سلاح الغاز الطبيعي ضد دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بإغلاق أنبوب «ياميل» الذي يمرر الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أراضي بلاده، في وقت يحل فيه شتاء بارد على معظم الدول الأوروبية ووسط توقعات بهبوط درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين في الأسبوع المقبل.

وكانت شركة «سنتريكا»، كبرى شركات الغاز الطبيعي في بريطانيا، قد طلبت من زبائنها الاستعداد لهطول الجليد خلال الأشهر المقبلة. وتنبع أهمية بيلاروسيا من أنّ خط «ياميل»، الذي يمد دول الاتحاد الأوروبي بنحو 20% من إجمالي الإمدادات الروسية المقدرة بنحو 200 مليار متر مكعب، يمر عبر أراضيها إلى بولندا وألمانيا، وهو ما سيعني أن أزمة الغاز في أوروبا ستتضاعف في حال تنفيذه مثل هذا التهديد.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد حذر، يوم الجمعة، حليفه لوكاشينكو من إغلاق أنبوب الغاز الطبيعي، بحسب وكالة «تاس» الروسية. ويرى محللون أنّ موسكو لا ترغب بالدخول في نزاع مع دول الاتحاد الأوروبي، في وقت وصلت فيه مفاوضات الترخيص لأنبوب «نورد ستريم 2» مراحلها النهائية. وبالتالي، ربما تستخدم الدول المعارضة لأنبوب، وعلى رأسها أوكرانيا، حجة زيادة نفوذ الطاقة الروسي على أوروبا لعرقلة مسار ترخيص «نورد ستريم 2»، الذي بات جاهزاً للاستخدام بعد اكتماله في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

ويضاعف أنبوب «غاز ستريم 2» إمدادات الغاز الروسي إلى ألمانيا، من مستوياتها الحالية بـ55 مليار متر مكعب إلى 110 مليارات متر مكعب بعد منحه الترخيص. وتنظر موسكو إلى أهمية هذا الأنبوب في تعزيز نفوذها الجيوسياسي في أوروبا وضمان علاقاتها مع ألمانيا المؤثرة في القرارات الأوروبية. ويرى محللون أنّ الرئيس البيلاروسي لوكاشينكو يرغب في زيادة التوتر بين موسكو وأوروبا في فترة الشتاء الحالية، على أمل أن تساهم هذه الضغوط في إلغاء أوروبا العقوبات التي فرضتها عليه في العام الماضي.

وحسب تحليل في موقع «زيرو هيدج» الأميركي، فإنّ لوكاشينكو قال، في حديث لبلاده، وهي بولندا ولاتفيا وليتوانيا، يرغب في أن تنصب روسيا نظم صواريخ «الكسندر» النووية على حدود بلاده الجنوبية والغربية. وهذه المناطق التي يدعو لنصب الصواريخ فيها تواجه حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المجاورة لبلاده، وهي بولندا ولاتفيا وليتوانيا.

وتعود أزمة الهجرة بين بيلاروسيا ودول البلطيق وبولندا المجاورة لها. وتتهم الحكومة البيلاروسية فتح حدودها أمام دول «الاضطرابات والحروب والقلاقل»، ومنح تأشيرة دخول لعشرات الآلاف من مهاجري دول الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وتسهيل إجراءات عبورهم إلى بولندا إلى العام الماضي، حينما بدأت الحكومة البيلاروسية فتح حدودها أمام المهاجرين بالإشراف على ترتيب دخول غير الشرعيين إلى أوروبا عبر وكالة السياحة التابعة للحكومة، فيما تنفي بيلوروسيا ذلك.

ويشير تحليل في موقع «زيرو هيدج» إلى أنّ وكالات السفر البيلاروسية تتكسب من هذه الهجرة التي باتت تسبب أزمة ديموغرافية في أوروبا، وتتقاضى من المهاجر مبالغ تراوح بين 1800 دولار إلى 12 ألف دولار. وكان الرئيس الأميركي جوزيف بايدن قد أعرب عن قلقه بشأن أزمة المهاجرين عبر الحدود البيلاروسية إلى بولندا، فيما اتهم مجلس الأمن الدولي، مساء يوم الخميس الماضي، بيلاروسيا بممارسة استغلال الهجرة لزعزعة استقرار دول الاتحاد الأوروبي. ولاحظ خبراء أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا دول الاتحاد الأوروبي عبر «بوابة بيلاروسيا» ارتفع بشكل لافت خلال العام الجاري، خصوصاً في أعقاب قرار الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، في أول يوليو/ تموز من العام الماضي، السماح لمواطني 70 دولة بدخول بلاده من دون تأشيرة والبقاء فيها مدة خمسة أيام بحجج مختلفة. ويأمل لوكاشينكو عبر خطوة المهاجرين الضغط على دول الاتحاد الأوروبي، وإجبارها على إلغاء العقوبات التي فرضتها بروكسل على 40 مسؤولاً بحكومته في أعقاب إعلانه الفوز بالانتخابات وبنسبة 80%، في حين اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي الانتخابات غير شرعية. وكانت عدة شركات طيران شرق أوسطية، من بينها شركة «أجنحة الشام» السورية وشركة الخطوط التركية وشركات أخرى، قد منعت الركاب من جنسيات معينة من السفر إلى مطار مينسك. ومعظم المهاجرات غير الشرعية إلى أوروبا خلال العام الجاري تمت عبر بوابة بيلاروسيا، بحسب بيانات المفوضية الأوروبية، ومن دول تعاني من الحروب والأزمات مثل سورية واليمن وأفغانستان وبنغلادش.

وفي وقت تعاني فيه أوروبا من تداعيات جائحة كورونا، يقول محللون إنّ الهجرة غير الشرعية تضيف أعباءً مالية جديدة على الدول الأوروبية، كما تهدد بتعزيز الحركات الشعبوية، وبالتالي، الاستقرار السياسي في القارة العجوز.

وعلى الرغم من أنّ تهديد لوكاشينكو باستخدام سلاح الغاز الطبيعي وإشهاره في وجه أوروبا يبقى تهديداً فقط، فإنّ خبراء يعتقدون أنه سيساهم في ارتفاع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا، في وقت تدخل فيه دولها فترة الشتاء وتعاني من النقص الحاد، كما يرفع من مخاطر استخدام الغاز سلاحاً في النزاعات الإقليمية وتحويله من أداة اقتصادية بحتة إلى سلاح فاعل في النفوذ الجيوسياسي العالمي.

بولنيّ حذر حليفه لوكاشينكو من اللعب بأنبوب الغاز الروسي إلى أوروبا (Getty)

> أنبوب «ياميل» الذي يمر عبر بيلاروسيا يغذي أوروبا بنسبة 20% من واردات الغاز الروسي

ميركل تتدخل لحلّ الأزمة

فيما تسود الفوضى الحدود البولندية البيلاروسية، طلبت المستشارة الألمانية المنتهية ولايتها انجيلا ميركل، من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ممارسة نفوذ على حكومة بيلاروسيا لوقف تدفق اللاجئين نحو أوروبا. وقالت ميركل خلال محادثة هاتفية مع بوتين إنّ «استغلال المهاجرين كأداة ضد الاتحاد الأوروبي من قبل رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو امر غير انساني وغير مقبول». ومن المحتمل ان تفرض أوروبا عقوبات جديدة على بيلاروسيا خلال الاسبوع الجاري.

«أوبك+» تواصل رفض ضغوط بايدن

> رفض وزراء بتحالف «أوبك+» تعديل خططهم لتلبية الطلب الأميركي بزيادة الإنتاج ومساعدة الاقتصادات الكبرى على النمو

لندن ـ **العربي الجديد**

بينما يضغط التضخم الأميركي الذي ارتفع إلى أعلى مستوياته في 30 عاماً على معدل نمو الاقتصاد الأميركي وتواصل أسعار الوقود ارتفاعها، ترفض «أوبك+» تعديل سياسات الإنتاج الحالية وزيادة الضخ النفطي، وترى أنها مناسبة لوضع السوق النفطي. وكانت إدارة الرئيس بايدن قد حثت «أوبك+» على زيادة سقف الإنتاج ومساعدة الاقتصادات العالمية على الخروج من تداعيات أزمة جائحة كورونا، لكن التحالف النفطي ما يزال يرفض تلبية الطلب الأميركي. ويعتبر المحللون من الأسباب الأساسية في ارتفاع التضخم الذي يهدد برفع معدل الفائدة وارتفاع سعر صرف الدولار.

وحسب «الأناضول» فقد توقع وزراء نفط في «أوبك+» أن يستمر التحالف في ضخ كميات تدريجية، من دون الرضوخ للضغوط الأميركية التي تستهدف خفض الأسعار.

وأشار الوزراء خلال «معرض ومؤتمر أديبك 2021»، المنعقد في أبوظبي بالفترة من 15 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى أن التوازن في الأسواق، سيتحقق خلال العام المقبل. ونفذ التحالف النفطي اعتباراً من نوفمبر/تشرين ثاني الحالي، تخفيف قيود خفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يومياً، ليستقر الخفض حالياً عند 4,2 ملايين برميل يومياً، من 4,6 ملايين برميل في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي 19 يوليو/ تموز الماضي، قرر وزراء التحالف زيادة في إمدادات النفط بمقدار 400 ألف برميل تضاف كل شهر من سبتمبر/أيلول حتى إبريل/نيسان 2022، لكنّ الإدارة الأميركية تضغط على التحالف لزيادة الإنتاج بشكل أكبر. وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، إنّ العوامل الأساسية لا تشير إلى أنّ أسعار النفط ستصل إلى 100 دولار العام المقبل، إذ سيكون هناك فائض في المعروض. وتوقع الوزير أن تشهد أسواق النفط فائضاً في المعروض خلال الربع الأول من 2022، مرجحاً أن يتحقق التوازن في السوق خلال في العام المقبل. وتابع المزروعي: «بعض الإنتاج سيأتي من النفط الصخري الأميركي» لافتاً إلى أنّ تحالف «أوبك+» سيبحث في العوامل الأساسية ويتخذ قراراً مدروساً بشأن إمدادات النفط.

من جانبه، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، إنّ تحالف «أوبك+» ما زال يفي بواجباته في سوق النفط، وأن السوق ليست مسؤولة عن نقص الطاقة. وأشار إلى أهمية التركيز على أمن الطاقة في الوقت الراهن، لافتاً إلى أنّ السحب من احتياطي النفط الأميركي ليس جزءاً من مسؤولياته.

من جانبه، قال وزير النفط الكويتي محمد الفارس، خلال مشاركته بـ«أديبك» إنّ الكويت ستزيد إنتاجها النفطي بالتوازي مع العمل على خفض الانبعاثات من أجل ضمان أمن الطاقة. وأوضح الفارس، أنّ الكويت ستضخم مصادر الطاقة المتجددة بما في ذلك الهيدروجين، كجزء من «مسار موازٍ» للمضي قدماً.

بدوره، أفاد وزير الطاقة العماني، محمد بن حمد الرمحي، إن أوبك وحلفاءها «أوبك+» (23 دولة) غير قلقين من احتمالية إفراج الولايات المتحدة عن إمدادات النفط من الاحتياطي الاستراتيجي لديها. وذكر الرمحي خلال مشاركته في معرض «أديبك» أنّ ذلك «لن يسفر عن زيادة مفرطة في المعروض داخل السوق».

وفي ذات الشأن، توقع الرئيس التنفيذي لشركة إيني الإيطالية كلاوديو ديسكالزي، أمس الإثنين، أن يصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار، بسبب انخفاض استثمارات شركات الطاقة في وقت يتحسن فيه الطلب بقوة. وقال ديسكالزي خلال مشاركته بمعرض الطاقة «أديبك 2021» المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، إنّ ارتفاع أسعار النفط إلى هذه المستويات القياسية سيكون مؤقتاً ولفترة قصيرة. وأشار إلى أنّ استهلاك النفط سيتقلص كنتيجة أساسية لارتفاع أسعار الطاقة.

ورأى أنّ قطاعي النفط والغاز لم يشهدا ضخ استثمارات كافية في السنوات الماضية. وقال إنّ «إيني تستثمر نحو 50 بالمائة مما كانت تستثمره في 2013، وسط فجوة المعروض وهناك فجوة بين العرض والطلب». كما توقع أن يستغرق الأمر بعض الوقت، قبل أن تبدأ شركات النفط في ضخ الاستثمارات مرة أخرى. وأشار إلى أنّ «استهلاك النفط العالمي يقترب من 100 مليون برميل يومياً، وهو ما يقترب من مستويات قياسية مرتفعة».

> استهلاك النفط يقترب من 100 مليون برميل يومياً

محطة وقود في كاليفورنيا (Getty)

العملة الأفغانية تواصل التراجع

كابول ـ **صبغة الله صابر**

وسط الانهيار المتواصل للعملة الأفغانية «أفغاني» أمام الدولار والحظر الاقتصادي والمالي الذي تواجهه حكومة «طالبان» الانتقالية، يخطط البنك المركزي الأفغاني لطرح كميات من النقد الأجنبي في الأسواق. وحتى الآن، فشلت تلك الحكومة في إقناع المجتمع الدولي بفك تجميد أرصدتها في الخارج. وقال مصدر في البنك المركزي الأفغاني لـ«العربي الجديد» أمس، إنّ البنك المركزي سوف يطرح، اليوم، 10 ملايين دولار للبيع من أجل دعم قيمة العملة الأفغانية «أفغاني» التي تتراجع قيمتها بشكل متواصل مقابل الدولار. وذكر المصدر أن البنك قرر ضخّ السيولة النقدية بعدما وصلت قيمة الدولار إلى 95 أفغانياً من 90 أفغانياً مقابل الدولار قبل ثلاثة أيام فقط. وخلال الفترة الأخيرة، تدهورت قيمة العملة الأفغانية، مقابل الدولار بشكل مفاجئ، بسبب تزايد الضغوط الاقتصادية وقلة السيولة الدولارية المتاحة في الأسواق. ومنذ سقوط كابول في يد حركة طالبان، تواصل العملة الأفغانية التراجع. وكانت قيمة الدولار في منتصف أغسطس/آب الماضي تساوي 70 أفغانياً. وقال حاجي محمد حسن، أحد الصرافين في سوق سراي شهزاده، أكبر أسواق الصرافين في أفغانستان لـ«العربي الجديد» يوم الأحد، إنّ السبب الرئيس وراء تدهور العملة الأفغانية هو الوضع الاقتصادي السائد في البلاد. أضاف حاجي حسن، أنّه مع الأسف الشديد، فإنّ هناك عمليات تهريب للدولارات من البلاد إلى باكستان وإيران وبشكل متواصل. وأشار إلى أنّ الدولتين تشتريان الدولار من الأسواق الأفغانية عبر وسطاء وبصورة مستمرة، ما أثر على قيمة العملة الأفغانية. وأشار الصراف إلى أنّ من الأسباب الأخرى، أنّ الولايات المتحدة ما زالت تجمد الأصول الأفغانية، وهو ما أثر بشكل كبير على الوضع المعيشي في أفغانستان، خصوصاً سعر صرف العملة الأفغانية. ومع ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملة الأفغانية، يتواصل الغلاء في وقت ليس لدى المواطن دخل يعتمد عليه، خصوصاً مع عدم صرف الرواتب. من جانبه، قال حاجي عبد الوهاب، وهو تاجر أفغاني، لـ«العربي الجديد»، إنّ المواطن العادي يدفع ثمن كلّ تدهور في سوق الصرافة. وأوضح عبد الوهاب أنّ على «طالبان» أن تتخذ خطوات عملية وعاجلة من أجل تحسّن الحالة المعيشية في البلاد، مشيراً إلى أنّ على المجتمع الدولي ألّا يترك أفغانستان في الوضع الحالي؛ لأنّ المواطن العادي يدفع الثمن بشكل كبير وهو الضحية بالأساس. وذكر أنّ رحلات الإجلاء من أفغانستان توقفت إلى حد كبير.

ووسط هذه الأزمات المعيشية المستفحلة تتزايد عمليات تهريب المهاجرين عبر بلدة زارانج النائية، القريبة من حدود كل من باكستان وإيران. وقال مهربون في البلدة لمراسل «بي بي سي» في أفغانستان، إنّ عدد الأفغان الذين غادروا البلاد قد تضاعف منذ استيلاء «طالبان» على السلطة.

وحسب بيانات الأمم المتحدة، لن يكون لدى أكثر من نصف الأفغان ما يكفي من الطعام اعتباراً من الشهر الجاري. ومن المتوقع أن تتزايد الهجرة ومعاناة مواطني أفغانستان، ما لم يتم الاعتراف بحكومة «طالبان» الانتقالية من قبل المجتمع الدولي.

> وسطاء يهرّبون الدولارات من أفغانستان إلى إيران وباكستان

سوق صرافة في كابول (Getty)

رؤية

تعثّر الحكومة اللبنانيّة: الأسباب والكلفة

علي نور

يوم نالت حكومة نجيب ميقاتي الثقة في 22 أيلول/سبتمبر الماضي، أعطى الحدث جرعة تفاؤل على المستوى المحلّي اللبناني، خصوصاً كونه جاء، بعد أكثر من سنة وشهر من الفراغ الناتج عن استقالة الحكومة السابقة وعدم تشكيل حكومة بديلة.

لكنّ بعد 22 يوماً فقط من إعطاء حكومة ميقاتي الثقة، وتحديداً في 12 تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي، دخلت الحكومة في مرحلة التعثّر التام نتيجة الخلافات السياسيّة بين أقطابها. فمنذ ذلك الوقت، لم تعقد الحكومة جلسة رسميّة واحدة لاتخاذ القرارات وإصدار المراسيم المتعلّقة بالملفات الاقتصاديّة والماليّة الداهمة، ما أدّى إلى عرقلة اندفاعتها التي ظهرت أمام الرأي العام في أولى أيامها.

الخلاف الأوّل الذي فجّر العلاقة بين مكوّنات الحكومة منذ 12 تشرين الأوّل/أكتوبر ارتبط تحديداً بملف التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت، بعد أن أصر كل من حزب الله وحركة أمل (بزعامة نبيه برّي) وتيار المردة (بزعامة سليمان فرنجيّة) على ربط أي اجتماع مقبل للحكومة باتخاذها قراراً ضد المحقق العدلي في هذا الملف طارق البيطار. وهذا التطوّر يرتبط بالحملة التي تشنّها هذه القوى السياسيّة في وجه المحقق العدلي، الذي تجرّأ على استدعاء ضباط كبار ونوّاب ووزراء حاليين وسابقين إلى التحقيق دون اعتبار للحمايات الطائفيّة والسياسيّة التي يستفيدون منها. في المقابل، يصرّ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي حتّى اللحظة على عدم توريط الحكومة كسلطة تنفيذيّة بالتدخّل في عمل السلطة القضائيّة، وفقاً لمبدأ استقلاليّة القضاء والفصل بين السلطات. أمّا الخلاف الثاني الذي برز لاحقاً في أواخر تشرين الأوّل/أكتوبر، فيتعلّق بأزمة لبنان الدبلوماسيّة مع السعوديّة وبعض دول الخليج التي سحبت سفراءها من لبنان. فميقاتي يرغب بمعالجة هذه الأزمة الدبلوماسيّة فوراً مهما كانت كلفة هذه المعالجة، فيما يصرّ حزب الله على عدم استقالة أو إقالة وزير الإعلام، الذي تسببت تصريحاته بهذه الأزمة. يمتلك ميقاتي حساباته الاقتصاديّة المعقّدة في كل من الخلافين. فالتدخّل في عمل القضاء على النحو الذي يرفضه ميقاتي ويطلبه حزب الله وحلفاؤه، من شأنه توجيه طعنة إلى مصداقيّة الحكومة أمام صندوق النقد، على أعتاب استئناف جلسات التفاوض الرسميّة مع الصندوق، فضمان استقلاليّة القضاء، وإقرار القوانين اللازمة لذلك، مثّلا شرطاً أساسياً من شروط الصندوق في جولة التفاوض السابقة مع الدولة اللبنانيّة. أما عرقلة التشكيلات القضائيّة من قبل رئيس الجمهوريّة خلال العام الماضي، فمثّلت إحدى الرسائل السلبيّة التي تلقّفها الصندوق بسلبيّة شديدة، وكانت إحدى أسباب عرقلة المفاوضات. وفي جميع البيانات الصادرة عن المسؤولين الفرنسيين والاتحاد الأوروبي، وسائر الجهات الدوليّة المتابعة للملف المالي اللبناني، لم تخلُ لائحة المطالب والشروط يوماً من مطلب استقلاليّة السلطة القضائيّة، التي تمثّل بالنسبة إلى هذه الجهات ضمانة لانتظام عمل المؤسسات العامّة ومكافحة الفساد. وميقاتي يدرك جيّداً أن المس بهذا المبدأ سيهدد الغطاء الدولي الممنوح للحكومة من قبل هذه الجهات، وسيؤثّر على فرص الحكومة في استقطاب مساعدات وقروض وازنة منها، بالتوازي مع قرض صندوق النقد الدولي. في الملف الخليجي، تختلط حسابات ميقاتي الماليّة الشخصيّة بحسابات الحكومة الاقتصاديّة. كرجل أعمال تمتد استثماراته في جميع أنحاء العالم، لا يملك ميقاتي مصلحة في تروّس حكومة مواجهة تستعدي معظم الدول الخليجيّة. ولهذا السبب بالتحديد، رفع ميقاتي السقف في مواجهة الأقطاب المحليين الذين ساهموا في تعقيد الأزمة مع الدول الخليجيّة، رابطاً في تسريبات عديدة بين بقائه في موقعه ومعالجة هذه الأزمة.

لكن في حسابات الحكومة الاقتصاديّة، يدرك ميقاتي أن نحو 2,93 مليار دولار من مساعدات وقروض مؤتمر سيدر كان يفترض أن تأتي من الدول الخليجيّة التي اندلعت أزمة الحكومة الدبلوماسيّة معها، أو من مؤسسات ماليّة تملك فيها هذه الدول نفوذاً وازناً.

مع الإشارة إلى أن أموال مؤتمر سيدر كانت مدرجة من ضمن خطّة التعافي الماليّة الحكوميّة السابقة، كأموال يراهن لبنان على استقطابها بعد إنجاز التفاهم مع صندوق النقد الدولي. كما من الأكيد أن الحكومة الحاليّة ستراهن على هذه الأموال من ضمن خطة التعافي الماليّة الجديدة التي تعدّها.

من جهة أخرى، من المفترض أن تسعى الحكومة إلى إقناع الدائنين الأجانب بجديّة خطتها للتعافي المالي، قبل أن يوافق هؤلاء على إعادة هيكلة الديون. كما من المفترض أن تقنع الحكومة صندوق النقد بهذه الخطّة، للدخول في برنامج قرض معه وإقناعه بقدرة لبنان على سداد القرض لاحقاً. ومن الناحية العمليّة، ستفقد الحكومة جديّة خطتها إذا دخلت مسار المعالجات الماليّة وهي في حالة عداء مع أكبر الأقطاب الماليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع الدول التي كانت تمثّل أبرز مصدر للتحويلات الماليّة الواردة من الخارج إلى النظام المالي اللبناني. لكل هذه الأسباب، تعثّر ميقاتي في مسألة ضرورة معالجة الأزمة مع الدول الخليجيّة بأي ثمن. وفي عدم التدخّل في مسار تحقيقات انفجار المرفأ، وهو ما أدى إلى تعثّر عمل حكومته نتيجة الخلاف السياسي بينه وبين بعض أقطابها. لكنّ هذا التعثّر سيحمل بدوره كلفة باهظة على العديد من الملفّات الاقتصاديّة والماليّة الحيويّة التي تعمل عليها الحكومة اليوم. فمن ناحية مسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بدأ فريق عمل الحكومة المفوّض بهذا الملف المناقشات التمهيديّة مع الصندوق، ومن المفترض أن تنطلق المفاوضات الرسميّة خلال هذا الشهر. لكنّ شلل الحكومة، وفقدان الانسجام بين مكوّناتها، سيؤثّر على فعاليّتها من ناحية مناقشة وإقرار الخطّة الماليّة التي ستجري على أساسها المفاوضات. فمن الناحية الدستوريّة والقانونيّة، من الأكيد أن الحكومة ستحتاج إلى مناقشة وإقرار الخطة الماليّة بالتصويت داخل جلسة أو جلسات رسميّة عدّة لمجلس الوزراء، ومن ثم صياغة عشرات مراسيم مشاريع القوانين التي تحتاجها لتنفيذ الخطة، قبل أن يقوم المجلس النيابي بالتصويت على هذه المشاريع. وفي الوقت نفسه، ستحتاج الحكومة أيضاً إلى صياغة عشرات الخطط الفرعية لمعالجة ملفّات مرتبطة بالخطة، خلال فترة قصيرة جداً. كل ذلك يستلزم فعاليّة مفقودة اليوم، وخصوصاً في ظل عدم عقد اجتماعات رسميّة للحكومة.

أمّا الأخطر، فهو أثر هذا الشلل الحكومي على التعامل مع ملفّات أخرى داهمة، كآليات الدعم البديلة التي لم تدخل حيّز التنفيذ بعد، بالرغم من توقّف دعم المصرف المركزي لاستيراد السلع الأساسيّة. وبالرغم من عمل كل وزير على الملفّات التي تتعلّق بوزارته بشكل منفصل، لا يبدو، بغياب اجتماعات الحكومة، أن هناك رؤية أو مقاربة موحّدة للحكومة في أي ملف. باختصار، لم تستقل الحكومة أو رئيسها، لكنّها باتت تعمل وكأنها حكومة تصريف أعمال لا أكثر.